

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٤٤

الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليس
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل

السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

(S/2017/744)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1728372 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2017/744)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدم الإحاطة الإعلامية التالي: السيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/744، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

أعطي الكلمة الآن للسيد منكريوس.

السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وعلى إتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقرير

الأمين العام (S/2017/744) عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. والتقرير معروض على المجلس، الذي عقد في الأسبوع الماضي إحاطات إعلامية ومناقشات بشأن هذا الموضوع في أديس أبابا. ولذلك، سأطلع المجلس فحسب على ما حدث منذ صدور التقرير.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على الطابع الودي والبناء للمناقشات التي أجراها المجلسان في أديس أبابا، مما يدل على الالتزام القوي للمجلسين بالتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا من خلال التعاون والشراكة الوثيقين.

كما يبين الإقرار بأن التهديدات الراهنة للسلام والأمن في أفريقيا معقدة ومتشابكة للغاية، وأن آثارها بليغة، ولا يمكن لأي من المنظمين حلها بدون الأخرى. وأود أن أثنى على المجلسين لإرسال الرسالة التي لا لبس فيها بأن وحدة الهدف بين المنظمين، على أساس الاحترام المتبادل والتضامن واعترافاً بالمزايا النسبية لكل منهما، هي قوتهما، وينبغي مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي عليها في المستقبل.

وعلى نحو ما أحيط أعضاء المجلس علماً في الأسبوع الماضي، فإن الشراكة الاستراتيجية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تنمو باطراد. وقد باتت الآن تتسم باستمرار التفاعل بين الأقران على مختلف المستويات. ويعمل الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمم المتحدة مع نظرائهم من الاتحاد الأفريقي ويقومون باستكمال الجهود التي يبذلونها في عدد من الحالات الحرجة، بما في ذلك في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا ومالي وليبيا والصومال وجنوب السودان والسودان.

وعلى نحو ما ذكرت في الأسبوع الماضي، فإن الممثلين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كثيراً ما يقدمون

الأفريقي من خلال زيادة وتيرة التفاعل بين المجلسين. ويمكن أن يشمل ذلك وجود بعثات ميدانية مشتركة في حالات النزاع المدرجة على جدول أعمال المجلسين على السواء. وقد تم تقديم عدد من الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها تنظيم هذه البعثات المشتركة. كما أشير إلى أنه بإمكان المجلسين التفاعل بشكل أكثر تواترا، لا سيما قبل اتخاذ القرارات الخاصة بالولاية. وهذه التفاعلات من شأنها تيسير اعتماد نهج مشتركة للتصدي لحالات النزاع والتأكد من أن يكون ما يصدره كلا المجلسين من تعليمات بشأن التنفيذ إلى الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أكثر اتساقا.

ثالثا، نرحب باعتراف مجلس الأمن بأنه يمكن إثراء مداولاته وقراراته بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا من خلال إحاطات إعلامية مقدمة من ممثلين ومبعوثين خاصين للاتحاد الأفريقي جنبا إلى جنب مع نظرائهم في الأمم المتحدة. وكما قال العديد من أعضاء المجلس أثناء المداولات، هناك ثروة من المعرفة والتجربة والفهم يمكن للممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وضعها تحت تصرف مجلس الأمن. وتقف الأمانة العامة للأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق رغبات مجلس الأمن في هذا المجال.

رابعا، أكد العديد من الممثلين على أهمية التعاون الوثيق بين المنظمين بشأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام. فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد حسنا ما لديهما من آليات إنذار مبكر، لا يزال العمل المبكر يمثل تحديا، فكثيرا ما نميل إلى التصرف كرد فعل بدلا من التصرف على نحو استباقي. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونهما مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك مع البلدان المجاورة لتلك الموجودة في مناطق نزاع. كما ينبغي زيادة المشاركة مع الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الدينية، نظرا لوجود صلات تاريخية

إحاطات إعلامية مشتركة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك، مؤخرا، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال. كما شارك ممثلو الأمم المتحدة، خلال الفترة قيد الاستعراض، وأدلووا بيانات في أكثر من ٤٠ اجتماعا لمجلس السلم والأمن الأفريقي، معظمها عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وبالمثل، قام ممثلون عن الاتحاد الأفريقي بتقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن، ولكننا بحاجة لأكثر من ذلك. وعلى الصعيد العملي، فإن المشاركات اليومية، بما في ذلك استكشاف الآفاق، والتحليلات والتقييمات المشتركة، والتخطيط للعمليات المشتركة، لا تزال مستمرة تماشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

وأود أن أركز على خمس نقاط نشأت عن المداولات الناجحة لأعضاء المجلس في الأسبوع الماضي.

أولا، لقد أكد المجلسان على المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة القاضي بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، كما أقر بالدور الهام الذي تؤديه الترتيبات الإقليمية في التعامل مع التحديات المتصلة بالنزاع، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلسان الدور الهام والحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية التابعة له، التي يوفر اقترابها من البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، بالإضافة إلى معرفتها المتعمقة بالديناميات والأسباب الجذرية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاعات، وجهة نظر فريدة يمكن من خلالها للتصدي لها.

ثانيا، نرحب بالتوافق في الآراء على أنه يمكن تعميق الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

سياسية مشتركة، يتفق عليها كلا المجلسان وتحتدي بتحليلات وتقييمات مشتركة لحالات النزاع. وقد بدأت الأمانة العامة والمفوضية فيما بينهما عملية من هذا النوع لكي تكفل أن يصبح تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أداة للتوصل إلى استراتيجية سياسية وتشغيلية مشتركة.

وأخيراً، فإننا لا نزال نسمع نداءات متحمسة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمفوضية بضرورة معالجة المسألة المتعلقة بتوفير تمويل كاف ومرن ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وجه السرعة. فالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال يكون إما غير كاف أو غير مرن بما فيه الكفاية بالنسبة لطبيعة العمليات التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في حين أن الدعم المقدم من خارج الأمم المتحدة أمر غير مؤكد بعد عام ٢٠١٨. وقد وصف أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الحالة بأنها لا تطاق، وأنها حالة يمكن أن تؤدي إلى انسحاب سريع لبعثة الاتحاد الأفريقي قبل أن تصبح القوات الوطنية الصومالية جاهزة لتولي المسؤوليات الأمنية الموكلة إليها. وسيكون الأمر مأساوياً، على الأقل بالنسبة للشعب الصومالي الذي طالت معاناته، إذا انعكس مسار مكاسب العقد الماضي وتضحياته نتيجة لعدم قدرة المجتمع الدولي على تقديم تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للبعثة. وبناء على طلب مجلس الأمن، سيقدم الأمين العام تقريراً عن زيادة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيطلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن اتخاذ قرارات مناسبة لمعالجة هذه المسألة الملحة والبالغة الأهمية.

وفي الختام، أود الإعراب عن التقدير لما يقدمه مجلس الأمن من دعم سياسي متواصل ورفيع المستوى إلى الاتفاق الإطاري، الذي وقعه الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي، الذي يكفل قدرتنا على التفعيل التام للشراكة الاستراتيجية التي دعا إليها مجلس الأمن.

بينها وبين المجتمعات المحلية المتضررة وأنها تتمتع بمستوى أعلى من الثقة لديها.

وفيما يتعلق ببناء السلام، فقد شدد المجلسان على أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات ومنع الانتكاس والعودة إليها. ويتطلب هذا مشاركة مستمرة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الثنائيين والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات المؤسسية في الدول المهشة، وزيادة الفرص الاقتصادية، وتعزيز القدرة على الصمود. كما دعا المجلسان إلى زيادة التعاون مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، الذين اتفقا معهما في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي على الاجتماع سنوياً لتقييم التقدم المحرز والتخطيط للعمل المشترك.

خامساً، يشجعنا الالتزام المستمر من جانب مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالنظر في تقاسم الأعباء المالية لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن تمثيلاً مع القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ولا تزال البلدان الأفريقية تحتج بأنها تتحمل العبء الثقيل المتمثل في إرسال شبابها من الرجال والنساء في حالات النزاع الخطيرة حيث لا يمكن للأمم المتحدة الانتشار، بالإضافة إلى الوعد بتقديم ٢٥ في المائة من مجموع تكاليف هذه العمليات. كما اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات أخرى لتعزيز ما لديه من آليات المساءلة والامتثال في المسائل المالية ومجال حقوق الإنسان والامتثال الكامل لها. وقد أثنى الأمين العام على الإرادة السياسية القوية التي أبدتها قادة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال تسديد نسبة ١٨ في المائة حتى الآن إلى صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام من المبلغ المستهدف المحدد لعام ٢٠١٧ البالغ ٦٥ مليون دولاراً.

وعلى نحو ما ذكرت في الأسبوع الماضي، من الضروري أيضاً كفالة أن يكون تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن في إطار استراتيجية

ترأستموه في أديس أبابا في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر. فيما يتعلق بهذا التعاون، سأقصر بياني على التشديد على عمليات حفظ السلام الأفريقية التي تبين بوضوح أنها تشكل استجابات محلية لمشاكل عالمية. ومن هذا المنظور، فإن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ينبغي أن يمكن الاتحاد الأفريقي من أن يجهز نفسه بقدرات إضافية وأدوات ووسائل فعّالة وعمل متضافر، يعود بالنفع على الجميع. ويتطلب ذلك تعزيز الشراكة ليس فقط على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي، بل أيضا على مستوى التحليل والتخطيط بصورة مشتركة، وذلك لحين النشر لضمان استجابة أكثر فعالية وتكيفاً مع تطور تحديات السلام والأمن التي تواجه القارة الأفريقية. إن الدروس المستفادة، لا سيما من الانتقال من عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي إلى عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة، توضح العديد من القدرات اللوجستية والتشغيلية والصعوبات التي تواجهها المنظمتان في الإدارة الفعالة لقضايا السلام والأمن.

في ذلك الصدد، نعتقد أن من المهم تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال السلام والأمن. وعلى نفس المنوال، من الضروري تعزيز الوسائل والقدرات الموجودة لدى المكاتب الإقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وكذلك العمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للاستفادة من مساهماتهم على أفضل نحو من أجل تحقيق هذه الغاية.

يرحب وفدي بالجهود المبذولة حتى الآن لإيجاد آليات تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن، ولا سيما اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خلال رئاسة السنغال للمجلس، وهو قرار يمثل مرحلة هامة لأنه فتح آفاقاً جديدة لتعميق تفكيرنا بأفضل طريقة ممكنة لضمان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد منكريوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية، وأن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي هايلي منكريوس على إحاطته الإعلامية المنيرة للأذهان، مما يبرز بقوة الرهانات المتصلة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين.

كما لوحظ في تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2017/744)، تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فقد أُتخذت عدة خطوات هامة إلى الأمام خلال السنوات القليلة الماضية. إن التطور الإيجابي في التعاون المشترك ينبع من الوعي بالترابط والتكامل بين المنظمتين في مجال السلم والأمن الدوليين. ويجدر التذكير بأهمية تعزيز التعاون وتطوير شراكة أكثر فعالية للتصدي للتحديات المشتركة للأمن الجماعي في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتوقيع في ١٩ نيسان/أبريل على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن من خلال الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونأمل من آلية الرصد التي وضعتها الأمانتان لبلوغ تلك الغاية أن تعمل على تيسير تنفيذ هذا الصك الهام من أجل زيادة تعزيز التعاون بين المنظمتين وتحقيق إمكاناتهما الكاملة.

إن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يؤديان دوراً رئيسياً في هذا التعاون، مثلما أوضحتم من فوركم، سيدي الرئيس، في معرض تلخيصكم لوقائع الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الحادي عشر للدول الأعضاء في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي

الأفريقية، وذلك في إطار الفصل الثامن من الميثاق، ومن خلال البناء على الميزات النسبية التي يتمتع بها كل طرف. أود في هذا الصدد التشديد على أهمية قيام مجلس الأمن بتدارس جميع البدائل التي تضمنها تقرير الأمين العام الذي أعده وفقا للقرار ٣٢٢٠ (٢٠١٦) بشأن دعم عمليات السلام الأفريقية العاملة بموجب ولاية ممنوحة من مجلس الأمن، وإقرار مبدأ النفاذ لميزانية حفظ السلام في الأمم المتحدة وفقا لمعايير محددة، وذلك سعيا لتوفير تمويل مستدام ومرن يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام الأفريقية.

يمثل التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي مكونا رئيسيا ضمن منظومة التعاون بين المنظمين. أود في هذا الصدد الإشادة بالجهود التي يقوم بها الأمين العام ورئيس المفوضية للارتقاء بالتعاون بين الجانبين على نحو مؤسسي وعملي، حيث تم التوقيع في هذا الصدد في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على وثيقة الإطار المشترك للتعاون بين المنظمين الذي يحدد المجالات ذات الأولوية للتعاون بين الطرفين.

وتنتطلع في هذا الصدد لأن يسهم وضعه موضع التنفيذ في تعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، خاصة في ما يتعلق بالتنسيق الكامل لمكونات بنية السلم والأمن الأفريقية المختلفة وفي مقدمتها القوة الأفريقية الجاهزة. وكذا الإسهام في تطبيق مفهوم استدامة السلم وإدماجه ضمن محاور عمل الاتحاد الأفريقي، من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام بمحاور الوقاية من النزاعات والإنذار المبكر وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات والدفع قدما بالتعاون بين المنظمين في هذه المجالات، سعيا للتوصل لفهم وتقييم مشترك للتحديات التي تواجهها قارتنا الأفريقية في مجال السلم والأمن وسبل التعامل معها.

لا يفوتني الإشادة بجهود مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والجهود التي يبذلها لتطوير المشاركة بين المنظمين. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى تدارس التقرير المقرر أن يرفعه

توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام بقيادة للاتحاد الأفريقي. إننا نعول على الرئاسة الإثيوبية لكي تأخذ زمام المبادرة في تحقيق تلك الرؤية.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على جودة تقريريهما المقدمين وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والاقتراحات المحددة التي تقرنا من بعضنا البعض من أجل تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو جعل الشراكة الاستراتيجية أكثر قابلية للتنبؤ. لذلك، يأمل وفد السنغال أن يظهر المجلس الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة هذه المسألة الهامة على نحو ملائم بالعمل بصورة جماعية وروح بناءة من أجل اعتماد مشروع قرار موضوعي يقضي بوجود تمويل عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف أو إذن من جانب الاتحاد الأفريقي، وبموافقة مجلس الأمن، من الأنصبه المقررة من ميزانية الأمم المتحدة، على أن يتقرر اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل بعثات بعينها على أساس كل حالة على حدة.

يتطلع وفد بلدي باهتمام كبير إلى استعراض تنفيذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيد هايلي منكريوس على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها للمجلس. كذلك أشكر الأمانة العامة على تقريرها الشامل عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تطورات ملموسة على صعيد مسارات التعاون المختلفة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلم والأمن، حيث تبني مجلس الأمن قراره ٣٢٢٠ (٢٠١٦) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الذي أكد فيه أهمية تطوير المشاركة القائمة بين المنظمين لتصبح مشاركة استراتيجية ومؤسسية تتمتع بالأدوات اللازمة لتعزيز قدرة الطرفين على التعامل مع التحديات المعقدة والمتشابكة التي تواجهها قارتنا

يقوم به كل من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فعندما تعمل هاتان المنظمتان معا، يصبح التخطيط للبعثات أفضل والولايات أوضح ويزيد الدعم السياسي. وكل ذلك يعني تحقيق نتائج أفضل. بيد أن الأهم من ذلك هو تقديم خدمات أفضل للناس على أرض الواقع الذين يعتمدون في سلامتهم وحياتهم على ذلك العمل، وهذا ما نعمل من أجله.

وثمة نقطة مضيئة في تلك العلاقة، ألا وهي، اعترام الاتحاد الأفريقي وضع اللمسات الأخيرة على أطره المتعلقة بحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. فهذه هي المجالات التي يشكل إحراز تقدم فيها أمرا بالغ الأهمية إذا أردنا تعميق تعاوننا. وثمة ضرورة مطلقة لأن يستمر الاتحاد الأفريقي في العمل من أجل منع الانتهاكات وتعزيز احترام حقوق الإنسان. فما من شيء يقوض الثقة أكثر من الانتهاكات وسوء السلوك من جانب القوات وأفراد الشرطة - ناهيك عما يلحقه ذلك من ضرر بسمعة كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك إجراءات صارمة لفرز واختيار الأفراد العاملين على الخط الأمامي. ويجب أن يكون هناك تدريب ورصد وإبلاغ حينما يوجد أفراد حفظ السلام في الميدان، ولا بد من إجراء تحقيقات مستقلة وتحقيق المساءلة عند حدوث انتهاكات. ونرحب بعزم الاتحاد الأفريقي على تعزيز احترام حقوق الإنسان، وتتطلع إلى إحراز تقدم في تنفيذ تلك الأطر.

ويشجعنا أيضا توثيق علاقة العمل التي أقيمت بين موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة ونظرائهم في مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما تم إحراز تقدم في تحسين الإدارة الداخلية والإشراف على عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وهذه كلها خطوات في الاتجاه الصحيح. ونحن ندرك أن التنفيذ الكامل لتلك النقاط المرجعية للشفافية والأداء والمساءلة سيستغرق وقتا، ونحن مستعدون لمواصلة العمل معا لنشهد تنفيذ تلك الأطر وكفي نظهر إحراز تقدم يمكن إثباته.

الأمين العام قريبا إلى المجلس بموجب القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، حول تقييم احتياجات المكتب على ضوء تنامي المشاركة بين المنظمتين، وذلك لبحث سبل تدعيم المكتب بما يمكنه من الاضطلاع بمهامه كحلقة وصل بين المنظمتين.

وختاما، أود التأكيد على عزم مصر، من خلال عضويتها في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفي مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي، الإسهام بفاعلية في جهود تعزيز الشراكة بين المنظمتين، اقتناعا منها بأن ذلك هو السبيل الأمثل لمجابهة الأنماط المعاصرة من التحديات التي تواجهها أفريقيا والعالم بأسره اليوم، بما لها من طبيعة مركبة ومتعددة الأبعاد.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام منكريوس على إحاطته الإعلامية.

قليلة هي المناسبات التي نجتمع فيها بوصفنا مجلس الأمن لتتكلم عن الجانب المشرق لعملائنا: إيجاد سبل جديدة للدول كي تعمل معا من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويسرني أن أقول إن اليوم يمثل إحدى تلك المناسبات.

إن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي للأمم المتحدة. فمن الصومال إلى مالي وجنوب السودان، يعمل الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة في تعزيز قيمنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وقد برهنت المشاورات المشتركة التي جرت في الأسبوع الماضي أيضا على هذه الشراكة. وكما قلنا في المرة الأخيرة التي نظرنا فيها في هذه العلاقة، فإن المسألة ليست ما إذا كان سيواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العمل معا بشكل وثيق. ولكن المسألة تتمثل في كيفية تعميق وتعزيز شراكتنا.

فقد قطعت هذه الشراكة شوطا طويلا على مدى العقد الماضي، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير للعمل الذي

عندما نتكلم عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، يبرز مفهومان أساسيان، هما الملكية والشراكة. ويجب تحقيق التوازن بين الملكية والشراكة لتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل جهة من الجهات الفاعلة. وقد أظهر إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأفريقي لاحقاً، وجود قدر وافر من الملكية والتوافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن منع نشوب النزاعات وحلها.

ومن بين الأدوار الهامة العديدة للاتحاد الأفريقي قدرته على النشر السريع لعمليات لدعم السلام في بيئات قاسية. وفيما يتعلق بالشراكة، يؤدي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دوراً متزايداً، مدفوعاً بضرورة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويمكن للمؤسسات مواصلة تطوير عمليات التخطيط المشترك واتخاذ القرارات، فضلاً عن إيجاد طرق ملموسة لتعزيز تواصلهما.

والتعاون قائم بين الأمانتين العامتين للمنظمتين استجابة لتقرير الأمين العام (S/2017/454) الصادر في أيار/مايو، والتفاعل المباشر المنتظم بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أمر أساسي لتعزيز تعاوننا بطريقة ملموسة. وتشير اليابان أيضاً إلى ما تم إبدائه من اهتمام خلال البعثة الأخيرة بإمكانية توسيع البعثات المشتركة في المستقبل. ويمكن لتلك البعثات المشتركة أن توفر رؤى قيمة لكلا المجلسين بشأن الحالة على أرض الواقع.

وأود أن أؤكد أن تعزيز الشراكة ضروري ليس كجزء من عمليات دعم السلام فحسب، ولكن أيضاً للحيلولة دون نشوب النزاعات وعمليات الوساطة، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. والتعاون الثلاثي بين المجلس والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن غامبيا مثال ممتاز. ونتطلع أيضاً إلى تعزيز الدور المتعلق بمنع نشوب النزاعات الذي تقوم به المنظمات دون الإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا.

ولكن قبل أن نتكلم من النظر في تقديم مزيد من الدعم المالي من خلال الأمم المتحدة، يجب أن نرى دليلاً ملموساً على هذا التقدم. والولايات المتحدة لن تنظر في استخدام الأنظمة المقررة للأمم المتحدة في أي عملية من عمليات الاتحاد الأفريقي المقبلة حتى يتم تطبيق النقاط المرجعية في مجالات الشفافية المالية والسلوك والانضباط وحقوق الإنسان بصورة واضحة في جميع العمليات الميدانية التابعة للاتحاد الأفريقي. والقيام بغير ذلك سيعرض للخطر شرعية الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وسنواصل دعم جهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز اعتماده على الذات مالياً، بما في ذلك تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ونتطلع بصفة خاصة إلى العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحديد آليات غير تجارية لزيادة التمويل الذاتي، تتسم بالشفافية وتتوافق مع التزامات الدول الأعضاء وتعهداتها الدولية.

ختاماً، نتطلع إلى استمرار الاتحاد الأفريقي في إظهار القيادة في حشد جهود الدول الأعضاء من أجل وضع حد للعنف ومنع الفظائع الجماعية. وفي أماكن مثل جنوب السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الاستجابات الإقليمية للنزاعات والفظائع، ولكن لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. وفي نهاية المطاف، نحن واثقون من أن هذه العلاقة الهامة تسير في الاتجاه الصحيح. فنحن نبي شراكة قادرة على النهوض بالمسؤوليات المشتركة، ونحن نبي شراكة تقوم على أساس القيم المشتركة.

وما دمنا ثابتين في التزامنا ومتفانين في إحراز تقدم، فإننا سنواصل تعزيز تلك الشراكة الهامة. وذلك يجعل من هذا اليوم يوماً طيباً في مجلس الأمن.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد هايلى منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية المتعمقة.

مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وبالانتقال إلى آليات التعاون والتنسيق، فإن أحد الأمثلة التي يتعين إبرازها هو نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٧ والدعم الذي تقدمه البعثة في بناء النظام الاتحادي لذلك البلد وفي تنفيذ خريطة الطريق السياسية، بفضل الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويمكن إحراز هذا التقدم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من إقامة شراكة على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي أدمجت في الأعوام الـ ١٥ الماضية أساليب عمل ابتكارية، بالدرجة الأولى في عمليات حفظ السلام. وفي حالة الصومال، مكنت هذه الشراكة من وضع ميثاق أمني يشمل الالتزام المتبادل بين الحكومة وشركائها الدوليين، مما يبرز أهمية نقل المهام الأمنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات الصومالية.

وفي هذا السياق، تشكل عمليات حفظ السلام المنتشرة في أفريقيا أداة رئيسية لضمان نجاح السعي المستمر لإحلال السلام والأمن. وهي أيضا أداة مفيدة لمجابهة التحديات والتهديدات مثل الإرهاب والأزمات الإنسانية. وهذا هو الحال في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث تدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون الآخرون أعمال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في التصدي لجماعة بوكو حرام.

وترحب بوليفيا بالتوقيع على الاتفاق بشأن تقديم الدعم ومذكرة التفاهم المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في منطقة حوض بحيرة تشاد، بغية تمكين المجتمع الدولي من تقديم دعم إضافي إلى المنطقة.

وفي جنوب السودان، تجلّى هذا الدعم في أعمال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، اللذين عملا على ضمان شمولية الحوار الوطني وتنفيذ الاتفاق، بالتشاور الوثيق مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم

وخلال بعثتنا الأخيرة، أطلع مجلس الأمن على اهتمام الاتحاد الأفريقي الشديد فيما يتعلق بالتبرعات المالية المقدمة دعما لعمليات السلام والأمن. وهذا يتطلب المزيد من المناقشة في المجلس والجمعية العامة فضلا عن مواصلة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

السيد يورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تعرب عن شكرها على المعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاييلي منكريوس. ونعتنم هذه الفرصة أيضا لنعرب عن شكرنا على حسن الضيافة الذي أبدي لأعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم الأخيرة إلى أديس أبابا، وعلى وجه الخصوص لتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، والحكومة إثيوبيا وشعبها.

وتؤكد بوليفيا مجددا على دعمها وإشادتها بأعمال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بنتائج المؤتمر السنوي الأول للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي عقد في نيسان/أبريل من أجل تعزيز التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية للنزاع ولتعزيز توافق الآراء حول اعتماد القرارات. ونؤيد الالتزام الذي تبديه كلتا المنظمتين بتعزيز وتحسين الحوار وآليات التعاون والتنسيق من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وتتيح صلاحيات المنظمتين رؤية استراتيجية شاملة ستمكن من إقامة شراكة أقوى وأكثر متانة ستجعل من الممكن التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجهها كلتا المنظمتين، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي هذا الصدد، نرحب بخريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وبتعاون الاتحاد في الأنشطة المتصلة بالألغام المضادة للأفراد، فضلا عن التوقيع في حزيران/يونيه على

لضمان الإدماج الكامل لكلتا هاتين الفئتين في جميع الأنشطة المتصلة بتحقيق السلام والأمن .

وفي الختام، تعتقد بوليفيا أن من الأهمية البالغة بمكان تمكين الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بدور محوري أكبر في اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تمهه، مع احترام سيادة جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ومن الأمور الرئيسية التقيد بمبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية إذا أردنا أن ننجح في التغلب على تحدياتنا المشتركة.

السيد نيبيتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايلي منكريوس، على إحاطته الإعلامية التفصيلية. ونتفق مع الآراء التي استمعنا إليها فيما يتعلق بزيادة مستوى التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال ضمان السلام والأمن في أفريقيا.

وفي الأعوام الأخيرة، ظلت كلتا المنطقتين تسعيان للاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها ومزاياها النسبية مع وضع نُهجنا المشتركة من أجل التغلب على حالات الأزمات في القارة الأفريقية. وكان من الأمثلة الجيدة للغاية على ذلك الاجتماع الذي عقد في ١٩ نيسان/أبريل في نيويورك، وهو المؤتمر السنوي الأول المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعلى أثره وقع الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ورئيس الاتحاد الأفريقي محمد على الاتفاق الإطاري بين الأمانتين بشأن قضايا السلام والأمن.

ومن ضمن النقاط الإيجابية في التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نود أن نؤكد على الزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا في تموز/يوليه. وضم الوفد، ضمن آخرين، نائبة الأمين العام، أمينة محمد. وهذا تعبير واضح عن عزم أمانتي العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على وضع نُهج مشتركة نحو القضايا الأكثر تعقيدا في أفريقيا.

ونرى أن من الضروري مواصلة العمل بشكل وثيق للغاية في إطار الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس

والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. إن بوليفيا تشجع هذه المبادرات، بما في ذلك نشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتتفق مع الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره، على أن من الأهمية بمكان أن تستكمل تلك الجهود بالأعمال المنجزة في مالي وتنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتؤكد بوليفيا على زيادة مستوى الشراكة الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وعلى الالتزام بإقامة علاقات منظمة ومنصفة، مع التركيز على تعزيز الدعم المتبادل ومواصلة تقديم المساعدة التقنية بشأن القضايا السياسية وعمليات حفظ السلام على السواء.

وفي هذا الصدد، تؤيد بوليفيا بيان الأمين العام الوارد في تقريره ومفاده أن الاتساق في القرارات التي يتخذها المجلس أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان قدر أكبر من التأثير والتوافق الاستراتيجي بغية النهوض بقدراتنا الجماعية على التصدي لتحديات السلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن علينا الاستمرار في استكشاف مختلف السبل لتقديم الدعم والمساعدة لعمليات الاتحاد الأفريقي، عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وإزاء هذه الخلفية، تؤيد بوليفيا طلب الاتحاد الأفريقي بشأن توفير التمويل المرن والثابت وتقديم الدعم الاقتصادي للعمليات للسلام والأمن. ونبرز أهمية الحوار والتعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين من أجل منع نشوب النزاعات. وتتجلى أهمية هذا التعاون في الجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرون، بما في ذلك الأمم المتحدة، مما مكن من تجنب نشوب النزاع في جمهورية غامبيا.

وعلى نفس المنوال، ترى بوليفيا أن النجاح في تسوية الأزمات يتوقف على الدور الذي تضطلع به للنساء والشباب في ذلك المجال وبالتالي مما يؤكد الحاجة إلى سعي كلتا المنطقتين

والمساءلة في تخصيص الأموال واستخدامها. ونحن على استعداد لإجراء المزيد من الحوارات البناءة بشأن هذه المسألة وبشأن الأعمال المحددة في هذا الصدد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن المسائل المتعلقة بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرى أننا بحاجة أن ندرس بعناية الاقتراحات المحددة الواردة فيه. علاوة على ذلك، يحدونا الأمل في أن يتناول الأفارقة أنفسهم بأمانة مسألة تنفيذ قراراتهم والتزاماتهم بزيادة مساهمتهم المالية.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا ما صرحنا به في أديس أبابا في الأسبوع الماضي. حيث قدمنا اقتراحا يهدف إلى تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقلنا بالتحديد أن علينا النظر في إمكانية دعوة الممثلين الخاصين المعيّنين لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديم تقارير لمجلس الأمن خلال مناقشتنا للقضايا الأفريقية. وهذا من شأنه أن يمكن أعضاء المجلس من الحصول على صورة أشمل لما يجري وتحديد المستوى اللازم من الدعم لجهود الوساطة من خلال الاتحاد الأفريقي.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، السيد منكريوس، على إحاطته الإعلامية.

في الأسبوع الماضي، عقد بنجاح في أديس أبابا الاجتماع التشاوري السنوي الحادي عشر لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأجرى أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مناقشة متعمقة وصریحة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك للمجلسين. وقد أدى ذلك إلى تحقيق شراكة وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ترحب الصين بهذا الأمر وتعرب مجددا عن تقديرها للاتحاد الأفريقي وإثيوبيا لإعدادهما الدقيق وترتيبهما الدقيق للاجتماع السنوي لهذا العام.

السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأظهر اجتماع المجلس التشاوري المشترك الحادي عشر، المعقود في أديس أبابا، أن هذا كان مفيدا للغاية من أجل تنسيق المواقف بشأن القضايا الأكثر تعقيدا في القارة الأفريقية.

وانعكست أهمية إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية حالات الأزمات في التفاعل بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن جنوب السودان. ونأمل أن تثبت هذه الصيغة الثلاثية فعاليتها وتعمل بوصفها مثالا على زيادة استخدام قوات الأمم المتحدة في القارة.

نشدد على أنه من غير المقبول أن يفرض على البلدان الأفريقية صيغ خارجية للتسوية. وهناك العديد من الأمثلة السلبية على هذا التدخل، بما في ذلك في جنوب السودان وبوروندي وأماكن كثيرة غيرها.

نؤيد الفكرة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/744) ومؤداها أن من المهم زيادة الجهود الوقائية في القارة. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تكون في جوهرها استعراضا خارجيا أشبه بالإرشاد للقضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان المحلية، بل ينبغي ألا ترغم البلدان الأفريقية على تصحيح طريقة عملها. ويجب علينا تفويض الاتحاد الأفريقي القيام بدور نزع فتيل الأزمات. إن الحالة في ليبيا في ٢٠١١ وما حدث بعد ذلك هناك مثال واضح على هذا التدخل غير الحكيم.

ونحن متفقون على ضرورة أن نتناول بمسؤولية مسألة زيادة القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة في تمويل العمليات الأفريقية والبعثات المشتركة. وفي الوقت نفسه، نرى أن هذه المسائل ينبغي ألا تُعالج في مجلس الأمن. ولهذا الغرض، لدينا هيئات متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة مثل اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويجب علينا أن نتأكد من إتباع الإجراءات القائمة عند النظر في طلبات الميزانية والموافقة عليها، وأن نكفل الشفافية

على الاتصال وغيرها من الهياكل الأساسية من أجل المساعدة على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية.

ثالثا، على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدورها القيادي. إن دعم بناء القدرات في مجال السلام والأمن في أفريقيا أحد المجالات الرئيسية لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعمليات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تكملة هامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ينبغي لمجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعزيز الاتصال والتنسيق بينهما والعمل قريبا على إنشاء آلية مشتركة للتخطيط وصنع القرار، والتقييم والإبلاغ، ووضع نظم إنذار مبكر مشتركة، والقيام بعملية الاستعراض الاستراتيجي، والإذن بالولاية والنشر. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم مزيدا من الدعم والمساعدة في توفير التمويل المستدام والمستقر الذي يمكن التنبؤ به، وتعزيز بناء القدرات في البلدان الأفريقية في مجال الأمن.

ما انفكت الصين تؤيد بحزم السلم والتنمية في أفريقيا. فقد اقترح الرئيس الصيني شي جينينغ خمس ركائز وعشرة برامج للتعاون في بناء علاقة الصين مع أفريقيا. كذلك فإن مبادرة الحزام والطريق تفضي إلى التنمية في أفريقيا.

سوف تحافظ الصين على نهجها المتمثل في المشاورات المكثفة والجهود المشتركة والفوائد المتقاسمة. وستعمل بصورة وثيقة مع البلدان الأفريقية وستواصل تقديم المساعدة والدعم لأفريقيا في تعزيز بناء القدرات في مجالي السلام والأمن، وحل المسائل الإقليمية الساخنة على نحو أسرع، وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدب الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة وعلى قيادتكم خلال رحلتنا إلى أديس أبابا، وكذلك على تقريركم الدقيق والجيد هذا الصباح. أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى إثيوبيا على كرم

ما برح الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا تسعى منذ فترة طويلة إلى تعزيز الوحدة فيما بين البلدان الأفريقية، واضطلعت بدور هام في صون السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي في أفريقيا. وساهمت مساهمة كبيرة في هدف الأمم المتحدة المتمثل في تعزيز السلام والتنمية. وتشيد الصين بهذه الجهود.

في الوقت الحاضر، الحالة العامة في أفريقيا مستقرة مع زخم نمو جيد. وفي الوقت نفسه، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2017/744)، توجد تحديات أمام السلام والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وثمة حاجة إلى تعاون وثيق أكبر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

أولا، ينبغي على الطرفين زيادة تعزيز التعاون الهادف ورفع كفاءة هذا التعاون. في نيسان/أبريل الماضي، وقّع الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، حيث تم فيه تحديد أربعة مجالات رئيسية للتعاون وهي: منع نشوب النزاعات، والتوسط فيها وإحلال السلام؛ والتصدي للنزاعات؛ ومعالجة الأسباب الجذرية لها؛ والاستعراض المستمر للشراكة وتعزيزها. وفي المرحلة المقبلة من العمل، ينبغي لكلا الجانبين تسخير جميع المزايا النسبية لكل منهما والتعجيل بتنفيذ الإطار.

ثانيا، ينبغي للطرفين زيادة توسيع ميادين التعاون لديهما ومساعدة أفريقيا على معالجة المسائل الأساسية. إن دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا أمر لا غنى عنه من أجل تعزيز التعاون بين الجانبين في المستقبل. فتلك أيضا وسيلة هامة لمساعدة أفريقيا على استئصال جذور الصراعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده بصورة وثيقة لمساعدة أفريقيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالاقتران مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ تهيئ بالمجتمع الدولي العمل على إعطاء الأولوية للمساعدة والاستثمار في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والتجارة، والقدرة

الاتحاد الأفريقي على جهودهم في تطوير هذه الشراكة وتنفيذها. ويلزم اغتنام الزخم الحالي والبناء عليه. وذلك يستلزم النظر في خيارات محددة من أجل زيادة مرونة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام وثباته واستدامته، بما في ذلك إمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة. إنني أسترجع شعورا بالإلحاح في تسوية هذه المسألة - ليس أقله من أجل الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت في الصومال، بفضل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولا يزال برنامج المرأة والسلام والأمن مجالاً حيويًا للشراكة. ويمثل إطلاق شبكة القيادات النسائية الأفريقية في الآونة الأخيرة خطوة إيجابية. ويحدونا الأمل في التمكن من استخدام الزيارات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على نحو أكثر تواتراً لزيادة الوعي بالمسائل الجنسانية، ونشيد بالزيارتين المشتركتين إلى نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه. ونؤيد أيضاً النظر في قيام المجلسين بزيارات ميدانية مشتركة، على النحو الذي اقترح أثناء رحلتنا.

وأخيراً، نرحب بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عمليات دعم السلام. وسنرحب بإيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المسألة في التقرير المقبل للأمين العام.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشرك الآخرين بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، وللأمانة العامة على التنظيم الممتاز للاجتماع المشترك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وعلى كرم الضيافة التي قدمتها حكومة بلدكم في عاصمته في الأسبوع الماضي. كما أود أن أشكر الممثل الخاص هاييلي منكريوس والمفوض إسماعيل شرقي على مشاركتهما الفعالة في الاجتماع، وعلى وجه الخصوص أشكر السيد منكريوس على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

ضيافتها أثناء رحلتنا. أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص، هاييلي منكريوس، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

إن بعثة الأسبوع الماضي إلى أديس أبابا لحضور الاجتماع التشاوري المشترك الحادي عشر مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مثل خطوة هامة نحو شراكة أقوى من أي وقت مضى بين منطقتنا. لقد شعرنا بالتشجيع من المناقشات البناءة والقواسم المشتركة في نهجنا نحو عدد من التحديات الأمنية في القارة الأفريقية. أعتقد أنكم، سيدي الرئيس، قد أشرتم إليها بمنتهى الدقة في تقريركم هذا الصباح. وإننا نتطلع إلى سرعة اعتماد البيان المشترك، ونحن على استعداد للعمل بدأب شديد لالتهاء من ذلك في أقرب وقت ممكن.

لا يمكن للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، تحقيق أهدافهما من دون شراكة أقوى مع الاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية. ونفهم أنه عندما يتصرف الاتحاد الأفريقي، فإنه يتصرف بالنيابة عنا جميعاً. لذلك ما برحت السويد منذ أمد بعيد تؤيد تعزيز شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا.

إن اجتماع الأسبوع الماضي، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي تم توقيعه في نيسان/أبريل، سيؤديان إلى تعزيز هذه القناة. ومن الواضح لنا أن الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين يقومون بعمليات حيوية لا تقتصر فقط على مصالح القارة الأفريقية، ولكنها، في عالم تتزايد فيه التحديات المترابطة، تصب أيضاً في مصلحتنا جميعاً.

ولا بد لنا الآن من حشد الإرادة السياسية والدعم الملموس للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل أن تبلغ تلك العلاقة تحقيق إمكاناتها الكاملة.

وأود أن أثنى على الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى

والبحر الأحمر أو في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أو في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أفريقيا. ويجب أن نواصل النهوض بالقدرات الإقليمية للقارة. وكما أشار الأمين العام في أحدث تقرير له، يمكن زيادة تنفيذ التعاون من خلال الآليات الثلاثية التي تشمل المنظمات دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويشكل إسهام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تسوية الأزمة في جنوب السودان وإسهام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تسوية أزمة غامبيا مثالين واضحين على المزايا النسبية السياسية. وذلك هو الحال أيضا في المجال الأمني بالنسبة للمجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل وقوتها المنشأة حديثا من أجل المنطقة.

وسيساعد مثل ذلك الإطار المرن على الاستجابة للطلب المشروع لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وسيسهّم في المدى الطويل في جعل جهودنا المشتركة مستدامة، حتى من الناحية المالية. وتحظى عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام بمزايا نسبية حينما يتعلق الأمر بالأزمات الأفريقية. وفي ذلك الصدد، تؤيد إيطاليا إنشاء الآلية المبينة في تقرير الأمين العام من أجل التخطيط المشترك لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام والتكليف بهذه العمليات.

واضطلع الاتحاد الأفريقي بمسؤوليات هامة في الأعوام الأخيرة وأبدى استعدادا لتولي المزيد من المسؤوليات. وندعم طموحات الاتحاد في تطوير منظومة السلم والأمن الأفريقية وصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والقوة الاحتياطية الأفريقية وقدرتها للنشر السريع. وفي غضون ذلك، وبعد اتخاذ النهج العملي الذي ندعو إليه لدعم ذلك التعاون، فإننا نرى أن من الأمور البالغة الأهمية البدء في تأمين القدرات الحالية لعمليات السلام التي يأذن بها الاتحاد الأفريقي.

ويتطلب تأسيس بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، على سبيل المثال، إيجاد حل عاجل.

إن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الموقع في نيسان/أبريل الماضي، وتقرير الأمين العام (S/2017/744) عن آلية تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام وتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الموضوع نفسه تشكل بداية جديدة للشراكة الاستراتيجية بين المنظمين. وفي الأسبوع الماضي، أجرى مجلس الأمن تبادلا صريحا للغاية وهاما وبناء جدا للآراء بشأن تلك المواضيع المهمة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتعزز جلسة اليوم الاستمرارية في مناقشاتنا. وينبغي أن ينصب التركيز الآن على التنفيذ. وفي ذلك الصدد، فإن المناقشة التي عقدت في أديس أبابا أوضحت أن هناك توافقا واسعا في الآراء على إيفاد البعثات الميدانية المشتركة، وتنسيق برامج العمل المتعلقة بأفريقيا. ونؤيد تلك الطريقة العملية لتحسين أساليب عملنا وتعزيز التعاون بين الهيئتين.

وفي السياق نفسه، نشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة على مواصلة تعزيز تعاونهما في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الأفريقية. ونشيد بنائبة الأمين العام أمينة محمد على إيفاد البعثة الرفيعة المستوى الأولى من نوعها المشتركة مع الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا بشأن المشاركة الهادفة للنساء في السلام والأمن والتنمية.

وظلت تنشأ تحديات مشتركة جديدة في الأعوام الأخيرة. وأكدت على هذه التحديات الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا. وهي أولا وقبل كل شيء الإرهاب وتزايد الصلة فيما بين الشبكات الإجرامية، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتجار بالبشر. إن نطاق تلك الجرائم نطاق أقليمي. وهو لم يعد أحد التحديات المتصلة بالنزاعات المحلية في أفريقيا وحدها. فالآثار المترتبة على تلك النزاعات آثار عالمية، وهي بالتالي أكثر أهمية حتى للأمن الجماعي.

إن البعد الأقليمي للنزاعات الأفريقية والقدرات الإقليمية في للقارة الأفريقية أمران مترابطان، سواء في منطقة القرن الأفريقي

الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، تقدر أوروغواي جهود الاتحاد الأفريقي الحماسية لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، وبالتالي الاضطلاع بدور إيجابي في التسوية السلمية لمثل تلك النزاعات. ولذلك السبب نناشد الاتحاد الأفريقي مواصلة الإسهام بصورة بناءة في معالجة النزاعات المختلفة في القارة.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في الشراكة خلال العام الماضي، وهي الفترة التي يغطيها التقرير قيد النظر. إن التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وتنفيذ صندوق السلم التابع للاتحاد الأفريقي، واتخاذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والاجتماع الذي عقد مؤخرا بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي ذكر قبل دقائق قليلة، خطوات ملموسة تهدف إلى زيادة تعزيز الإطار التعاوني من أجل أفريقيا.

وتتشاطر أيضاً رأي السيد منكريوس بأن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لا يزال يؤدي دوراً أساسياً. إن المكتب قناة أساسية لتقديم الدعم الموضوعي والتقني وضمان التضافر في اتخاذ القرارات، ولا سيما بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتقدر أوروغواي الجهود الجارية الرامية إلى إعادة هيكلة المكتب بهدف الوفاء بالديناميات الجديدة لتحالفنا، ونتطلع إلى إجراء استعراض شامل لما يحتاج إليه المكتب بغية تمكينه من تلبية المطالب الملقاة على عاتقه.

ويُظهر العدد المتزايد من العمليات الإقليمية لحفظ السلام ودعم السلام أن الطلب على هذه الجهود في أفريقيا يتجاوز الآن قدرة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أو أي منظمة إقليمية أو دون إقليمية أخرى على أن تعالجها بمفردها. ويؤكد هذا الواقع أن حفظ السلام يبقى أمراً أساسياً، لا لأنه أداة متعددة الجوانب وحسب بل أيضاً لأنه فعال من حيث التكلفة. ويودّ وفد بلدي في هذا الصدد أن يؤكد على عوامل ثلاثة نعتقد أنها ستكون

وسيصدر تقرير الأمين العام المواضيعي المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء رئاسة إيطاليا لمجلس الأمن. ونتطلع إلى تطوير مناقشتنا في تلك المناسبة.

إن تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي هو السبيل الرئيسي نحو نشر عمليات السلام الذكية والفعالة التكلفة. ونناشد الشركاء الأفارقة وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات التنفيذية من أجل مساهمة الاتحاد الأفريقي بنسبة ٢٥ في المائة في عمليات السلام. إن إمكانية التنبؤ بالتمويل مسألة أساسية ولكنها ليست الوسيلة الحصرية لتعزيز القدرات الأفريقية. ونحن نؤيد استكشاف الأمم المتحدة استخدام الأنصبة المقررة، شريطة الوفاء بطائفة من الشروط الملزمة فيما يتعلق بنوعية القوات والمساءلة والالتزام بحقوق الإنسان وبمعايير السلوك والانضباط. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضاً توفير المعدات والابتكار التكنولوجي والتدريب. وإيطاليا على أهبة الاستعداد للمشاركة في بناء القدرات لصالح وحدات الشرطة والوحدات العسكرية في بعثات الاتحاد الأفريقي، وللإسهام في وضع الخطط التدريبية الجديدة المصممة خصيصاً لتناسب الاحتياجات الأفريقية.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، السيد هايلي منكريوس. على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/744) عن السبل الكفيلة بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

وتشيد أوروغواي بالتقدم المحرز خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن. ونرى أن تلك الشراكة أساسية وضرورية بالنظر للنزاعات المستمرة في السياقات المعقدة، التي علينا فيها أن نواجه التهديدات غير المتناظرة وانتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب وعلينا أيضاً - في حالات كثيرة - مجابهة

والسلوك والانضباط لديه من أجل ضمان أن تجري عمليات دعم السلام في امتثال كامل لمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع كفالة المراقبة والمساءلة أيضاً.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لجهود الاتحاد الأفريقي في الوساطة والتيسير في مختلف مناطق النزاع، مثل جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على ثقة بأن توثيق التحالف مع الأمم المتحدة سيساعد أيضاً في تعزيز فعالية تلك الجهود.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر السيد هاييلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم في وقت مناسب جداً، إبان عودة مجلس الأمن من اجتماعه السنوي المعقود في أديس أبابا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وحيث سيخصص أحد الأجزاء الرئيسية للأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة لجلسة للمجلس في ٢٠ أيلول/سبتمبر بشأن الحفاظ على السلم. وأود في هذا الصدد، سيدي الرئيس، أن أشيد بعمل فريقكم بشأن مشروع القرار المتعلق بعمليات حفظ السلام، الذي تؤيده فرنسا. وأود اليوم التوسّع في ثلاث نقاط رئيسية منبثقة عن المناقشات التي أجريناها في أديس أبابا الأسبوع الماضي.

تتعلق نقطتي الأولى بالتشديد مرة أخرى على الطابع الاستراتيجي للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. إن فرنسا ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز تلك الشراكة. لقد حان الوقت للقيام بقفزة نوعية، كجزء من التطور في حفظ السلام وتقسيم الأدوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وللتنفيذ التام للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن ذلك التغيير حتمي - نظراً للطبيعة المتطورة للتهديدات المتزايدة المحدقة بالسلام - ومستصوب للغاية في آن معاً، بسبب المزايا النسبية الواضحة لكل من المنظمين. وينبغي

حاسمة في تمكين التحالف القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تحقيق إمكاناته الكاملة.

يتعلق العامل الأول بعملية التخطيط وتحديد الولايات المشتركة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ونعتقد أن التعاون الوثيق في هذه العملية أمر أساسي لضمان كفاءة وفعالية تلك العمليات. ومن الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين العمل المشترك بين المنظمات طوال دورة حياة البعثة. ومن بين أمور أخرى، يشمل ذلك التقييم الأولي للأزمة، وتقييماً استراتيجياً مشتركاً، وتنفيذ البعثة وتقييم وفائها بولايتها وخضوعها للمساءلة.

ويتعلق العامل الثاني بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. لقد رأينا أن عدم وجود تمويل ودعم مستدامين ويمكن التنبؤ بهما في هذه العمليات أدى إلى تقويض قدرة الاتحاد الأفريقي على العمل والاستجابة لحالات الأزمات. ونعتقد أن مختلف نماذج التمويل المقترحة في تقرير الأمين العام لشهر أيار/ مايو عن الموضوع (S/2017/454) تقدّم خيارات عملية للدول الأعضاء للنظر فيها.

ويتعلق العامل الثالث بتطوير قدرات أفراد الاتحاد الأفريقي المنتشرين في عمليات دعم السلام. وبوصفنا بلداً شارك بنشاط في عمليات حفظ السلام على مدى سنوات عديدة، ترى أوروغواي أن لمسؤولية البلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة أهمية خاصة، نظراً لأهم الأشخاص الذين يؤدون العمل في الميدان ويتعين عليهم تنفيذ ولايات العمليات. ونشدد، في ذلك السياق على ضرورة امتثال أي قوات غير تابعة للأمم المتحدة مأذون بها من قبل مجلس الأمن، بما في ذلك عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، لنفس المعايير التي يلتزم بها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من حيث القدرات والأداء والسلوك والانضباط والمساءلة. ونود أن نسلط الضوء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لصقل الأطر المعنية بحقوق الإنسان

التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى تمكين الدول الأفريقية من تمويل ٢٥ في المائة من تكلفة العمليات بحلول عام ٢٠٢٠ تمثيلاً مع القرار المتخذ في مؤتمر قمة كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦ والمعتمد في مؤتمر قمة أديس أبابا في كانون الثاني/يناير. وأود أيضاً أن أشير إلى الأثر المالي الذي يمكن أن يترتب من جراء هذه المقترحات على ميزانية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتعاون السياسي والتنفيذي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، طرح مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مقترحات بناءة من أجل وضع آلية مشتركة لتحليل التهديدات وتحديد الولايات وتقييم العمليات. وينبغي السعي إلى تحقيق تلك المفاهيم بهدف إعداد مقترحات أكثر تفصيلاً بشأن تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية على التخطيط لعمليات السلام والقيام بها، بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويشمل ذلك أيضاً إنشاء آليات أساسية لضمان الشفافية والمساءلة واحترام مدونات السلوك واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

يجب إبقاء مجلس الأمن على علم على النحو الواجب، وقادراً على توجيه البعثات التي أذن بها وأسند لها ولايات.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها هي أنه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام الأفريقية أساسية لاستعادة الاستقرار في القارة الأفريقية، فإنها ليست العامل الحاسم الوحيد. ولذلك، يجب أن يستند تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً إلى نهج تعاوني يهدف إما إلى منع حالات الأزمات بشكل أفضل، مثلاً من خلال تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر، وإنني أرحب بالتقدم المحرز فيما يخص التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لبلوغ تلك الغاية، وإما إلى استباق التوصل إلى حلول لإنهاء الأزمات، من خلال الاشتراك في رؤية سياسية واحدة.

أن يُمكننا من تقاسم المهام بطريقة رشيدة، الأمر الذي سوف يُجسّن كفاءة وأداء العمليات في آن معاً ويكفل تخصيصاً أفضل للموارد المالية والبشرية.

إن العديد من الأزمات التي تؤثر على أفريقيا وما لها من عواقب وخيمة على الشعوب، لا سيما على الصعيد الإنساني وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، تجبرنا على تعميق تفكيرنا بشأن كيفية توفير استجابة كافية. ويجب علينا أيضاً أن نعمل معاً إذا أردنا أن نكون أكثر فعالية في منع وقوع مثل هذه الأزمات. كان ذلك هو الهدف من كل الجهود التي بذلت منذ أن تولى الأمين العام منصبه، بالتعاون الوثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما كان ذلك هدف الإجراءات المتخذة في أعقاب اعتماد المجلس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والتوقيع، في ١٩ نيسان/أبريل، على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، فضلاً عن زيارة المجلس إلى أديس أبابا لحضور اجتماعه السنوي مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وبطبيعة الحال - وهذه هي النقطة الثانية التي أود أن أتناولها - فإن مسألة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا تعني معالجة هدف تحسين السلوك والمنظمة وكذلك تمويل عمليات السلام الأفريقية المأذون بها من مجلس الأمن أو التي صدر فيها تكليف منه. ويمكن لعمليات السلام الأفريقية أن تتمتع بمزايا نسبية على نظيراتها التابعة للأمم المتحدة. ويمكن نشرها بسرعة أكبر والاستفادة من ولايات أكثر قوة، كما أن وحدات قواتها تملك عموماً معرفة جيدة بالأرض. وإلى جانب ذلك، فهي تتطابق مع الهدف المدعوم عالمياً المتمثل في امتلاك الدول الأفريقية زمام أمنها. وفي هذا الصدد، أثنى على العمل الذي اضطلع به حتى الآن الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد اقترحت عدة خيارات لتمويل العمليات الأفريقية وينبغي متابعتها بدقة أكبر، بما في ذلك صندوق السلام

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هابلي منكريوس على إحاطته الإعلامية الشاملة والإحاطات الإعلامية الثاقبة، هنا في أديس أبابا، بشأن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

ويؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/744) ويود تقديم الملاحظات التالية:

لقد تطورت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى حد كبير، على نحو ما أعيد تأكيده مؤخرا في الاجتماع التشاوري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تمشيا مع القرار التاريخي ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ويشير الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وقع في ١٩ نيسان/أبريل، أيضا إلى مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي المعزز الذي يمكن أن تكون له قيمة مثلى بالنسبة لأفريقيا. وما ندرکه اليوم هو الحاجة إلى ما سماه الأمين العام، نجحا جديدا تماما مع التحول إلى منع نشوب الصراعات، بدلا من إنفاق المزيد من الوقت والموارد على حلها. وهذا ما يميز الخطة الجديدة للسلام التي أعلنها الأمين العام، والتي تسعى بقوة أيضا إلى الإسراع بخطة تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، ومشروع إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

ولذلك، لا يمكن تعزيز آليات وأدوات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية، إلا من خلال العمل بشكل وثيق على كل مستوى من المستويات، مع كل كيان، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والبعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. ويستدعي هذا التآزر الوثيق بين الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إمكانية القيام ببعثات ميدانية مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن. ويتعين أيضا أن تتضافر قوانا في جميع مراحل

وعلى وجه الخصوص، كما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2017/744)، يبدو من الضروري بالنسبة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الإسهام، حيثما يكون ذلك مناسباً، في تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية الأزمات السياسية التي يمكن بذل الجهود لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار على أساسها. وكما أبرزت بقوة مناقشتنا في أديس أبابا، يجب أن نضمن ألا تقتصر الشراكة على المسائل الأمنية فحسب، بل أن يتم توسيعها وتعميقها في مجال الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن العديد من الأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس، سواء كانت تتعلق بالتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد، أو الحالة في الصومال، أو انعدام الأمن في مالي ومنطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، هي أزمات تجسد الطبيعة الإقليمية والمتداخلة للمشاكل التي تواجه الدول والشعوب اليوم. ويتطلب الترابط بين الأمن والسياسة والتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، استجابة متكاملة تتناول على حد سواء المسائل الأمنية الملحة، والأسباب الكامنة وراء العنف.

وقد حان الوقت بشكل حاسم لتحقيق قفزة نوعية في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عن طريق مواءمة إجراءات في كل منهما على نحو منظم وبطريقة عملية. إن فرنسا عاقدة العزم على الإسهام في تحقيق تلك الغاية، وعلى دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ونائبة الأمين العام في هذا المجال.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشعر بالامتنان لكم خلال فترة رئاستكم، سيدي الرئيس، على التنظيم الممتاز للجلسة السنوية الحادية عشرة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا، وعلى كرم الضيافة التي قوبل بها وفد مجلس الأمن.

بالمزيد من العمل التقني للاتفاق على أساليب العمل المشترك في مجال التحليل والتخطيط والتقييم، وكذلك في تقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وسيطلب ذلك إجراء تنقيح للعمليات الإدارية الداخلية، والسياسات والإجراءات.

وتشكل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، مع إلمام المنظمة بالصراعات المحلية وبتكتيكات الميليشيات، أدوات فعالة لمساعدة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها بشكل أفضل لصون السلم والأمن الدوليين. إن هذا العمل المشترك مفيد بوجه خاص لمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والآفات الأخرى. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي، دعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ببناء القدرات والدعم المالي، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

ونشيد بالاتحاد الأفريقي على التزامه المستمر بتغطية ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام، ونعتقد أن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، سيشكل آلية قوية للتعاون والشراكة. وينبغي استكشاف مختلف الخيارات لوضع ميزانية بشكل مشترك، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ أيار/مايو (S/2017/454) لتحقيق أفضل النتائج، عدا التبرعات. وتظل كازاخستان، بوصفها مراقبا لدى الاتحاد الأفريقي، ملتزمة بزيادة تعزيز قدرة الاتحاد ومساعدة البلدان الأفريقية على تجسيد رؤيتها للسلام والتقدم والازدهار.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أتمنى لكم عاما جديدا سعيدا، سيدي الرئيس. وأود أن أشكر السيد منكربوس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. في البداية، أود أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، وللأمانة العامة، على الزيارة الناجحة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وسمعنا كلنا وأدركنا تماما مدى أهمية العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأنطلع وألتزم بالقيام بكل

السلسلة المتصلة من الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات وحلها، ومن الإنعاش إلى التنمية، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء فريقين عاملين منفصلين من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل المضي قدما بالشراكة الموقع عليها مؤخرا.

ويمكن للأمم المتحدة الاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مجموعات البلدان المجاورة، التي لديها فهم أفضل لديناميات النزاعات والأسباب الجذرية لها، وحشد الموارد المحلية ذات الصلة. وتظل في الغالب، استجابتنا للأزمات مجزأة رغم أن أسباب الأزمات مترابطة بشدة. ولذلك، من الضروري وضع نهج شامل يربط بين الجهود الأمنية والإنسانية والإنمائية، مع زيادة التركيز على تدابير بناء السلام وتخصيص اعتمادات مالية إضافية لذلك. ويجب علينا أن نستثمر أكثر في معالجة الأسباب الجذرية للتوتر وعدم الاستقرار، عن طريق بناء مؤسسات الدولة، وتوطيد الدساتير بإجراء الانتخابات، وبناء الديمقراطية وسيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب، وإرساء الحكم الرشيد وتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن.

ولا تقل عن ذلك أهمية الاستثمارات في التنمية البشرية، وتطوير البنية التحتية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف. وتلك كلها عوامل تعزز النمو الاقتصادي الأفريقي، مما يؤدي إلى تكامل إقليمي أكبر وأكثر حيوية، مع تحقيق تقدم ملموس. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من مواصلة معايير الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، سيكون السلام أكثر استدامة، عندما يتم إدماج النساء والشباب إدماجا كاملا في جميع الأنشطة المضطلع بها في كل مرحلة من مراحل عملية السلام والأمن الدوليين، وحضورهم على طاولة المفاوضات على أعلى المستويات. وإذا كان الإطار الخاص الذي اقترحه الأمين العام بشأن اتخاذ القرارات، سيجعل العمل المشترك أكثر فعالية، فإنه يلزم القيام

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن تعتمد كلتا المنظمتين على نقاط قوتهما النسبية بحيث نمثل معا أكثر من مجموع مكوناتنا. وما علينا سوى النظر إلى الصومال لنرى أن ذلك ممكن. فقد جعلت شجاعة وبطولة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتي أشيد بها إشادة خالصة وعميقة، يدعمها في ذلك الأمم المتحدة، العملية السياسية وللتقدم الذي نراه اليوم أمرا ممكنا.

وخلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في هذا العام، كانت قوات الاتحاد الأفريقي هي التي وفرت الحماية للأماكن والبنية التحتية والمشاركين وكفلت سلامة وأمن جميع المشاركين، وكان مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال هو الذي ساعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الأعمال التحضيرية، وذلك من خلال تجهيز الأماكن وضمان سلامة المواقع وتوفير معدات أمنية حيوية للبعثة. وتمكننا معا - هم ونحن - من أن نصنع التاريخ، وذلك بضمان إجراء أكثر الانتخابات الرئاسية ديمقراطية في الصومال منذ عقود بنجاح وبطريقة سلمية. إنه نموذج ينبغي لنا تكراره في أماكن أخرى.

تتمثل النقطة الثالثة والأخيرة لي في أنه لن يكون لتعاوننا قيمة من دون التمويل المستدام. وكما سمعنا في الأسبوع الماضي خلال مناقشاتنا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، فإن ذلك هدف رئيسي بالنسبة لنا جميعا. ومن ثم، يجب أن نجد حلا يركز على تشاطر المسؤولية عن توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للبعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التزام الاتحاد الأفريقي نفسه بتمويل ٢٥ في المائة من التكاليف بحلول عام ٢٠٢٠. وقد كان مهما بالنسبة للمملكة المتحدة أن العديدين من المتكلمين من المجلسين ومن مفوضية الاتحاد الأفريقي أكدوا مجددا، خلال زيارتنا لأديس أبابا، التزامهم بتمويل نسبة الـ ٢٥ في المائة تلك. ويجب أن يقترن هذا الحل المالي بالالتزام بالمعايير والآليات المتفق عليها لكفالة المراقبة والمساءلة عن الأداء والسلوك

ما أستطيع لتعزيز تلك العلاقة. وأقوم بذلك، لأن منظمتينا العظيمتين، تتشاطران نفس الأهداف، ونفس الأولويات، ونفس الاحترام لمبدأ القيادة الأفريقية. ولذلك، من مصلحتنا جميعا التوصل إلى علاقة أوثق ونحن نسعى جاهدين للحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا، وللقيام بذلك، ينبغي لنا اتخاذ الخطوات الثلاث التالية.

أولا، كما قال الآخرون، نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد من أجل التعلم من بعضنا البعض. وتتمثل الخطوة البسيطة الأولى، في عقد المسؤولين في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المزيد من الإحاطات الإعلامية المشتركة في هذه القاعة، كما نفعل بشأن الصومال. وهي تشكل وسيلة حيوية لزيادة وعينا ومعرفتنا جميعا حول هذه الطاولة. وينبغي أيضا زيادة التحليل المشترك، والتخطيط المشترك والتقييمات المشتركة لكي نتمكن من التوصل إلى فهم مشترك للحالة، بالإضافة إلى إيجاد حلول مشتركة. وشكلت الزيارة الأخيرة لوفدي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، مثلا على ذلك النوع من الأعمال التعاونية، التي ينبغي لنا تشجيعها. وينبغي لنا تعزيز إبلاغنا المشترك عن العنف الجنساني في أماكن مثل جنوب السودان، لكي نتجاوز الإبلاغ إلى تبادل خطط العمل والمزيد من التعاون. وينبغي لنا أن نتفق كأمم متحدة بأننا سوف نبعث أي مبعوث من المبعوثين الخاصين أو الممثلين الخاصين، إذا أراد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الاستماع إليهم، وينبغي لنا دعوة الاتحاد الأفريقي إلى فعل الشيء ذاته.

كما ينبغي لنا النظر في ما يمكن أن نفعله كدول أعضاء. وتعمل المملكة المتحدة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء القدرات العسكرية وتوفير التدريب وتبادل الخبرات بشأن تحسين المساءلة واحترام حقوق الإنسان ومنع العنف الجنساني في حالات النزاع. وأعلم أن دولا أخرى تفعل ذات الشيء، وأشجع الجميع على القيام بذلك.

وتمثل خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية المعتمدة مؤخرا بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ مثلا حيا على ذلك.

وينبغي أن يسير هذا الجهد جنبا إلى جنب مع القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة، وينبغي هنا للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور الشريك الذي لا غنى عنه للاتحاد الأفريقي.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل بناء وتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع القارة الأفريقية، بالعمل بشكل منسق مع الاتحاد الأفريقي وباستخدام الميزات النسبية لكل منهما في حفظ السلام وبناء السلام وإدارة النزاعات. وفي ضوء ذلك، تشجعنا زيادة جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

وأود أن أسلط الضوء على عدة جوانب للتعاون القائم حاليا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، نرى أنها تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية.

أولا، لم تنجح الأمم المتحدة بعد في اتخاذ تدابير وقائية فعالة في الوقت المناسب استجابة للحالات أو التوترات التي ربما تتحول إلى نزاعات كاملة النطاق أو حيثما يكون السكان المدنيون عرضة للخطر وبمحاذاة ماسة للحماية.

ونشيد، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، بصفته المستجيب الأول للأزمات، بإذن من مجلس الأمن. ويشجعنا استمرار الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات ذات الصلة في تعزيز الجاهزية العملياتية للقوة الأفريقية الجاهزة. فتفعيل القوة سيكفل ردا إقليميا قويا وسريعا عند الحاجة إليه.

ومن المهم، في ضوء ذلك، مواصلة بذل جهود من أجل القضاء على أوجه القصور في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم

والانضباط، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والإدارة المالية. وبالقيام بذلك، لن يتم تأمين تمويل لبعثات الاتحاد الأفريقي فحسب، بل سنشهد أيضا تحسنا في أدائها وفي مساءلتها. وسيصب هذا بالتأكيد في مصلحة السلام والأمن وفي مصلحة الكثيرين خارج هذه القارة. ويبدو أن هذا مجال مثمر للمتابعة الملموسة من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ختاما، لا يزال أماننا شوطا للتقريب أكثر بين منطمتينا، غير أنني أعتقد أنه بإمكاننا فعل ذلك من خلال هذه الخطوات الثلاث، ويجب أن يشجعنا التقدم الذي أحرزناه بفضل تعاوننا حتى الآن بحيث نتمكن من حل التحديات المستقبلية معا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية. إن من الأهمية بمكان أن يحافظ المجلس على مستوى عال من المشاركة في مناقشة الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في الدول الأفريقية. وبكل تأكيد، ستسهم النتائج التي أسفرت عنها المشاورات المشتركة التي عقدناها للتو في أديس أبابا في تحقيق هذه الغاية. وأود أن أعرب عن خالص امتناننا للرئاسة الإثيوبية على هذه المبادرة وعلى كرم ضيافتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بالممثل الخاص هابلي منكريوس وأشكره على بيانه الشامل.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن الاتحاد الأفريقي أثبت قدرته على الاضطلاع بدور قيادي في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وقد شهدنا في مناسبات عديدة، خلال فترة عضويتنا في المجلس، كيف تمكن الاتحاد الأفريقي من التكيف مع التحديات المستمرة والناشئة على السواء في القارة الأفريقية. ويتعلق هذا على وجه التحديد بقدرة الاتحاد الأفريقي على الوقوف صفا واحدا والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل متعددة الجوانب.

بشأن التقرير السنوي للأمين العام (S/2017/744) عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

إن تعزيز شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمثل حقا مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا، ونحن سعداء جدا بأن هذه المناقشة تجرى خلال رئاستنا للمجلس وقبل أيام قليلة من بدء الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية فيما يتعلق بمناقشتنا بشأن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الوقت الراهن.

أولا، من المناسب حقا عقد هذه الجلسة مباشرة بعد الاختتام الناجح للجولة الـ ١١ من المشاورات السنوية المشتركة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وأود أن أشكر مرة أخرى كلا من الممثل الخاص للأمين العام هايلي منكريوس والمفوض شرقي على كل ما قدمه من دعم وتعاون وعلى القيام بجميع الترتيبات اللازمة لحسن سير المشاورات. وقد برهن التبادل الصريح للآراء بين أعضاء المجلسين على الأهمية الكبيرة التي يولونها للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مضمار السلم والأمن.

ثانيا، تجري هذه الإحاطة الإعلامية السنوية كذلك على خلفية التغيير في قيادة كلتا المنظمين وتحدد الالتزام بالارتقاء بشراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مستوى أعلى جديد. ويتجسد ذلك في الاتفاق الإطاري المشترك الذي وقعه الأمين العام أنطونيو غوتيريش والرئيس موسى فكي محمد في ١٩ نيسان/أبريل. ولا شك في أن تنفيذ الإطار سيقطع شوطا طويلا في زيادة تعزيز وتعميق الشراكة بين المنظمين في مجالات

السلام، ولا سيما الثغرات في القدرات. ونعتقد أن ضمان الجاهزية للنشر وزيادة الأداء يقتضيان إجراءات جماعية ومنسقة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى إنشاء آليات التعاون الثلاثي ذات الصلة.

ثانيا، من المهم للغاية كفاءة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها المجلس. وفي هذا الصدد، توفر مقترحات الأمين العام بشأن الخيارات المتاحة لتمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي مجموعة من الخيارات المجدية. ونظرا لتعقيد مساعي حفظ السلام، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن إيجاد نهج واحد يناسب جميع الحالات. ولذلك، نؤيد الحفاظ على أقصى درجة من المرونة لدى النظر في هذه المسألة.

ثالثا، تمشيا مع النهج المتمحور حول الإنسان تجاه أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، نعتقد أن حماية المدنيين عامل حاسم في نجاح عمليات الاتحاد الأفريقي التي يقرها المجلس. ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن أن يسود السلام من دون حقوق الإنسان. ومن ثم، ينبغي أن يصبح هذا المكون عنصرا لا غنى عنه في جميع عمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، مع التقيد كما يجب بسياسة الأمم المتحدة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

أخيرا وليس آخرا، في ضوء أحدث مشاورات مشتركة بين المجلسين وزيادة تعزيز تعاونهما، تؤكد أوكرانيا على جدوى البعثات الميدانية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي نعتبرها أداة هامة لمنع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

أشارك أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص هايلي منكريوس على إحاطته الإعلامية الشاملة

مناقشتنا اليوم زخما في ذلك الصدد. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على التزامه بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعلى استعداداته للعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي بشأن مجموعة من المسائل استنادا إلى احتياجات أفريقيا وأولوياتها. إننا نتفق معه بالكامل على ضرورة بناء القدرات الأفريقية، ولا سيما في مجال حفظ السلام. ويجدوننا الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم من حيث ضمان تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن. فذلك ليس أمرا عادلا وملائما فحسب، بل إنه يصب في صالح أمننا الجماعي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع.

ثالثا، وأخيرا وليس آخرا، نتعقد هذه الجلسة بعد أن قدم كل من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريرهما عن الخيارات المتاحة لتمويل عمليات دعم السلام التي يقررها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). كما نتعقد مباشرة قبل المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المقرر عقدها في ٢٠ أيلول/سبتمبر، حيث تشكل مسألة الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام واحدة من الركائز الهامة للمناقشة.

إننا سعداء بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن طائفة من المسائل. ومن المؤكد أن تبني